مجلس الأمن

السنة الخامسة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٢٧٠** (المستأنفة ١)
الجمعة ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٠، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس:	السيد آرو/السيد ريفيير	(فرنسا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد فيلاتكن
	أوغندا	السيد نكاييفو
	البرازيل	السيدة دنلوب
	البوسنة والهرسك	السيد بوكاسينوفيتش
	تركيا	السيدة إردوغدو
	الصين	السيد لونغ تشو
	غابون	السيد أونانغا نديامي
	لبنان	السيد رمضان
	المكسيك	السيد فارغاس
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد غرين
	النمسا	السيد هايسل
	نيجيريا	السيد لولو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد دونيغان
	اليابان	السيد ناكاشيما

جدول الأعمال

عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام
استراتيجيات الانتقال والخروج
رسالة مؤرخة ٣ شباط/فبراير ٢٠١٠ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة (S/2010/67)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.

الرجاء إعادة الاستعمال

استؤنفت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن أذكر جميع المتكلمين بأن يقصروا بياناتهم على ما لا يزيد على خمس دقائق بغية تمكين المجلس من إنجاز عمله بسرعة.

أعطي الكلمة الآن لممثل المغرب.

السيد بوشعرة (المغرب) (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن المملكة المغربية وسفير بلدي، اسمحوا لي أن أشيد بكم، سيدي، على المبادرة بعقد هذه المناقشة الهامة. وأشكر أيضا السيد لوروا والسيدة مالكورا والممثلين الخاصين والممثل التنفيذي للأمين العام على إسهاماتهم الهامة في هذه المناقشة.

(تكلم بالإنكليزية)

يشرفني أن أخاطب مجلس الأمن بالنيابة عن حركة عدم الانحياز. وأود أن أبدأ بياني بالإعراب عن أحر التهاني للرئاسة الفرنسية على جعل حفظ السلام في صلب المناقشة الشهرية. لم يتبق سوى بضعة أيام على انعقاد الدورة الهامة المقبلة للجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام، التي نأمل أن نجري خلالها مناقشة موضوعية بشأن سبل تعزيز أنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلام.

تولي حركة عدم الانحياز أهمية كبيرة للمبادئ التأسيسية لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، ألا وهي، موافقة الأطراف وعدم استخدام القوة إلا في حالة الدفاع عن النفس والتزام الحياد. وينبغي كذلك المحافظة على مبادئ المساواة في السيادة والاستقلال السياسي والسلامة الإقليمية لجميع الدول وعدم التدخل في الشؤون التي تكون من صميم الاختصاص الداخلي لها. والذكرى السنوية العاشرة لتقرير الإبراهيمي (S/2000/809) تتيح لنا فرصة الاحتفاء بها وتجديد التزامنا بهذه المبادئ التأسيسية.

وينبغي، منذ البداية، أن يتوفر لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام الدعم السياسي، والموارد البشرية والمالية واللوجستية الكاملة والمُثلى، مع تزويدها بولايات واستراتيجيات انسحاب محدَّدة بوضوح وقابلة للتحقيق. وهذا يعني أنّه ينبغي ألا تستخدم تلك العمليات بديلاً عن معالجة الأسباب الجذرية للصراع، التي ينبغي التعامل معها بأسلوب متَّسق وجيد التخطيط ومنسَّق وشامل، باستخدام أدوات سياسية واجتماعية واقتصادية وإنمائية أخرى.

وأودّ أن أؤكد أيضاً أن استراتيجيات الانتقال تصبح أكثر فعالية حين تقوم العلاقة بين الحكومة المضيفة وبعثة حفظ السلام على أساس التعاون الفعّال. وهذا يستلزم مشاورات منتظمة، واستحداث آليات تنسيق تتيح تواصلاً ديناميكياً طوال دورة عمر بعثة حفظ السلام. وعلاوة على ذلك، يقتضي نجاح الانتقال من أجواء حفظ السلام إلى مرحلة الانسحاب، إيلاء الأمم المتحدة الاهتمام اللازم بالأسلوب الذي يمكن به بذل مجمل جهودها، بدءاً من المرحلة المبكرة لارتباطها بحالات ما بعد الصراع، ومواصلة تلك الجهود بدون انقطاع بعد مغادرة عملية حفظ السلام، بغية ضمان انتقال سلس إلى سلام وأمن دائمَين.

وفي هذا الصدد، تتطلب البيئة المتزايدة التعقد، التي تعمل فيها بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، بناء نهج استباقي يُتيح لعناصر البعثة – سواء كانت مدنية أو عسكرية أو إنسانية أو غير ذلك – أن تكون متأهبة للعواقب غير المقصودة، وأن تنسِّق بكفاءة في ما بينها. ويستدعي هذا، بدوره، تكاملاً متزايداً للجهود والاستراتيجيات لتسهيل الاتِّساق طوال دورة عمر عملية حفظ السلام.

ومع أنَّه من المهم مناقشة استراتيجيات الانسحاب، فإنه يجب التركيز على الحاجة إلى استراتيجيات الدخول الوثيقة الصلة بها. وهذا يعني أنه حين يجري تصميم ولاية

عملية لحفظ السلام، ينبغي توفير الوسائل والموارد الكافية. ولا يقل أهمية لاستراتيجية الدخول، عملية سياسية موجودة من قبل تدعمها الأطراف المعنية. ولا يمكن نشر بعثة حفظ سلام في بيئة ليس فيها سلام يُحفَظ. وعلى كاهل مجلس الأمن مسؤولية تكثيف الجهود لتنشيط عمليات السلام المتعثرة.

والانسحاب عادة ليس حدثاً، بل هو عملية انتقال. ويمكن تسهيله بتنفيذ ناجح للولاية، وبالقدرة على صقل التنفيذ ليلائم تطوُّر الظروف الميدانية الناشئة. وهذا يتطلب درجة من المرونة والتنسيق، كثيرا ما يصعب تحقيقها في عملية حفظ سلام متعددة الأبعاد ومعقَّدة.

ليست هناك وصفة وحيدة لانسحاب ناجح، ولكن يمكن للمرء أن يدرك بسهولة أن نجاح بعثة لحفظ السلام يستند إلى قدرتها على النهوض بتنفيذ أنشطة مبكرة لبناء السلام، تقدم للسكان عوائد سلام فورية. لكن ينبغي النظر إلى تلك الأنشطة المبكرة في إطار جهود أوسع لبناء السلام. ومن شأن ذلك أن يكفل لمرحلة الانتقال وانسحاب بعثة السلام لاحقا أن يكونا موحَّدين وناجحَين.

ويجب إدارة الانتقال من بيئة مضطربة إلى حالة آمنة بعد الصراع، حيث يُضمَن الأمن وتوضع آليات إدارة الصراع موضع التطبيق، بمشاركة ومُلكية كاملتين من الحكومة المضيفة. وفي هذا الصدد، يجب أن تتّسم استراتيجيات البعثة بمرونة التكيُّف مع الواقع في الميدان، كما ينبغي توجيهها نحو ضمان واستبقاء دعم السلطات الوطنية في تنفيذ ولاياتها.

وفي الحقيقة، إن أحد المجالات التي تحتاج إلى المزيد من الاهتمام هو العملية التي يتمّ بها إعداد الولايات واستعراضها. ويمكن تحسين آلية التعاون الثلاثي بين الأمانة العامة، ومجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات، بغية ضمان المراحل الانتقالية الناجحة بالاستفادة من الخبرة المباشرة لدى تلك البلدان في إعداد ولايات واضحة وقابلة للتحقيق. ويمكن للمزيد من التشاور والتعاون بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات أن يُسهم في معالجة هذه المسألة، كما أكَّد البيان الرئاسي المؤرخ ٥ آب/أغسطس ٢٠٠٩ (PRST/2009/24)، ويدمج استراتيجيات الانتقال والانسحاب في الولايات.

والتحدِّي المركزي أمام حفظ السلام الفعّال هو الاستفادة الكاملة من أوجه التآزر بين حفظ السلام وبناء السلام. ويؤكِّد تقرير الأمين العام بشأن بناء السلام فور انتهاء الصراع (S/2009/304) أهمية العمل المبكر لبناء السلام. فالمشورة والمشاركة المبكرتان من لجنة بناء السلام، تكفلان بناء السلام المبكر والثابت، ومشاركة مستدامة لما بعد انتهاء بعثة حفظ السلام. وتكون لدى اللجنة ميزة نسبية واضحة، حين تُشرك الحكومات الوطنية في تحديد كل منها لاحتياجاتها وأولوياتها، ممّا يعزز المُلكية الوطنية. وتعتمد اللجنة أيضاً نهجاً قطرياً مخصصاً بحسب الحاجة. ويساوي ذلك في الأهمية مرونة لجنة بناء السلام في التواصل مع المؤسسات المالية الدولية وأطراف إنمائية فعّالة أخرى داخل الأمم المتحدة وخارجها، تشكِّل شركاء حيويين في جهود أوسع وأبعد مدى لاستدامة السلام.

وتشمل عوامل النجاح للأنشطة المبكرة لبناء السلام في سياق حفظ السلام المُلكية الوطنية التي تبقى أساسية. وبناء السلام تحدٍّ وطني ومسؤولية وطنية. وعلاوة على ذلك، لا بدّ للأمم المتحدة من الدخول في كل سياق جديد بخطة محددة، منسَّقة مع السلطات الوطنية وأطراف فعّالة أخرى. ولا بد من إعداد تلك الخطط على مراحل ومن خلال نهج تشاركي.

وينبغي لعنصر بناء السلام في بعثة مركَّبة لحفظ السلام، لدى تحديد أولوياته ومنطلقات الأنشطة المبكرة لبناء السلام، أن يستهدف تحقيق أسرع نقل ممكن للمسؤولية إلى السلطات المحلية والوطنية. كما ينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم التنمية المستدامة ويساعدها. وهذا يعني إيلاء المزيد من الاهتمام لأولويات بناء السلام والتنمية، التي ينبغي أن ترافق حفظ السلام.

وقبل أن أختتم كلمتي، أودّ أن أؤكِّد أنّ استراتيجيات الانتقال والانسحاب ليست سوى عناصر في دورة عمر عملية حفظ السلام. وشروط تشكيل بعثات جديدة لحفظ السلام لا تقل أهمية. ويتطلب الانتقال من خطوة إلى أخرى أن يكون مخطَّطاً له بعناية، ومزوَّداً بالموارد الكافية والدعم السياسي الضروري، الذي بدونه تزداد خطورة توسّع مهمة البعثة. فحفظ السلام وسيلة لإدراك غاية. وتلك الغاية هي السلام والتنمية المستدامان.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل باكستان.

السيد سيال (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): إنّ هذه المناقشة المحدَّدة بشأن استراتيجيات الانسحاب والانتقال، والمعقودة تحت الرئاسة الفرنسية، مبادرة حسنة التوقيت، ولا سيّما في ضوء مشاركات الأمم المتحدة المتزايدة باطراد في حفظ السلام، وبالنظر إلى الأزمات المالية العالمية، التي تتطلب الاستخدام الأمثل للموارد في الأمم المتحدة. ونحن نشكر وكيلَي الأمين العام ألان لوروا وسوزانا مالكورا، والممثلين الخاصين للأمين العام على إحاطاتهم الإعلامية الممتازة. كما نقدِّر تفاني أفرقة عملهم في المضي قُدُماً بعمل الأمم المتحدة في حفظ السلام.

وباكستان تؤيد البيان الذي ألقاه ممثل المغرب بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

والأمم المتحدة، بصفتها مؤسسة، تستمدّ إلهامها من سعينا المشترك إلى السلم والأمن. لكن تكاثر الحالات، والتنوُّع الواسع للعوامل المساهمة، يجعلان تحقيق السلام الكامل والدائم مستحيلاً. لذا، فإننا نشهد استمرار حالات الصراع وتكرارها واندلاع الجديد منها في أجزاء مختلفة من العالم. وعلى الرغم من الطابع الثابت للتحديات على مسرح حفظ السلام، فنحن، الدول الأعضاء، أسهمنا في الهدف النبيل لحفظ السلام بمجموعة واسعة من السبل.

وقد بقيت باكستان ملتزمة بنهج الأمم المتحدة الجماعي نحو صون السلم والأمن الدوليين. وقادنا التزامنا بالمساعي الجماعية من أجل السلام إلى أن نصبح مساهماً رئيسياً بالأفراد ذوي الزي العسكري في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. فهناك اليوم أكثر من ١٠ ٠٠٠ فرد نظامي باكستاني يعملون في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وقد اختُبر التزامنا الثابت بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام مراراً وتكراراً. وضحَّى أكثر من ١٠٠ فرد من قوات حفظ السلام الباكستانية بأرواحهم في خدمة الأمم المتحدة.

ويستلزم الترابط الأصيل بين صياغة السياسات العامة وتخطيطها وتنفيذها نهجاً شاملاً تجاه فرادى حالات حفظ السلام. وبالترادف مع مساهمتنا الميدانية، استثمرنا جهودنا في مجال تخطيط السياسات العامة وصياغتها. وقد أدَّى دعمنا الناجع للنهج الشامل، بالتعاون مع جهود دول أعضاء أخرى، إلى تشكيل لجنة بناء السلام.

لقد رأينا أنّ بعض البعثات كانت ناجحة، بينما كانت لدى بعثات أخرى أوجه قصور عدة. وهذا يستدعي إعادة تقييم ملحّة لمفاهيم وعمليات ومعايير صياغة سياساتنا العامة وتخطيطها وتنفيذها.

والعيب الأساسي في صياغة السياسات العامة هو أنّ صانعيها ينقادون لإغراء إنشاء مؤسسات ونظم موازية في

حالات حفظ السلام، بدل الاستثمار في الهيكليات الوطنية القائمة. وبذلك، تبدأ معظم عمليات حفظ السلام، في انطلاقتها المبكرة، بصفتها منافسة للنظم المحلية، وبحكم كونها في موقع النفوذ، فإنها تُسهم في الإطاحة بتلك الهياكل.

واحتكار صياغة السياسات العامة وتخطيطها يشكِّل أيضاً عقبة كبرى أمام ضمان نجاح بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وغالباً ما يتكرر خطاب التعاون الثلاثي في مناقشات حفظ السلام في الأمم المتحدة، ولكن مع قليل من التطبيق. وبالإضافة إلى ذلك، كيف يمكن للمرء أن يزعم أنّ التعاون الثلاثي الذي يشمل مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات والأمانة العامة هو تعاون شامل للجميع، بينما تبقى الأطراف الميدانية – أصحاب المصلحة الحقيقيون – خارج العملية؟ فالالتزام الواضح لتلك الأطراف واهتمامها بأهداف أي بعثة للسلام، ليس محبَّذاً فحسب، ولكن ينبغي فرضه أيضاً، من خلال عملية شاملة لصياغة السياسات العامة. فالمشاركة الرباعية المجدية منذ البداية المبكرة، لدى التفكير في عملية لحفظ السلام، سيحمينا من الثغرات التي نواجهها غالباً.

والجوانب الفنية للعملية نفسها، التي نوقشت أيضاً في تقرير الإبراهيمي (انظر S/2000/809)، تستلزم الإغلاق المنظم لأي بعثة. ونحن نرى أن استثارة الأفكار والمشاورات الهادفة إلى تحديد أهداف واضحة وقابلة للتحقيق، ينبغي أن تأتي أولاً. ويتطلب ذلك إجراء دراسة كاملة للوقائع الميدانية، والمشاركة مع الأطراف في الميدان وتقييماً للموارد اللازمة ومدى توافرها. ويمكن لوجود مسؤولين كبار، من البلدان المساهمة بقوات، في الأمانة العامة أن يشكل مساعدة كبرى في تلك المرحلة، لوضع أهداف قابلة للتحقيق، إزاء خلفية الاستخدام الأكثر كفاءة للموارد.

ثانياً، ينبغي لأي بعثة لحفظ السلام أن تُبنى دائماً من خلال نهج تخطيطي مقسَّم إلى مراحل ومتداخل، يؤكد الترابط فيما بين التخطيط والتنفيذ والإنجازات في إطار العنوان الشامل للأهداف الرئيسية لأي بعثة.

ثالثاً، إننا نتفق مع الملاحظة الواردة في الورقة المفاهيمية للرئاسة (S/2010/67)، بأنّ هناك اهتماماً غير كافٍ، واستثماراً مبكراً في مجال بناء المؤسسات الوطنية. لكننا نودّ أن نؤكد في هذا الصدد على أن حفظ السلام، والمصالحة وبناء السلام تسير يداً بيد، ولا يستبعد أي واحد منها الآخر.

وأولوية تحقيق المصالحة السياسية بعد الاستعادة الأولية للسلام في إطار معايير متَّفق عليها بشكل متبادل، ذو أهمية قصوى. وتكون آفاق السلام أفضل في البداية غالباً، لأنّ تدخل طرف ثالث يكفُّ يد المعتدي أو المخطئ. كما أنه يفتح الباب أمام فرص الأخذ والعطاء، ويدعم موقف الطرف الثالث بصفته حكماً مقبولاً للسلام.

ونقيض المصالحة هو ضرب إسفين بين الطرفين بدعم أحدهما ضد الآخر. وتستمدّ الأطراف وجودها غالباً من الوقائع الديمغرافية التي لا يمكن إزالتها بالهزيمة أو الإزالة. وحفظ السلام بدون تحقيق المصالحة يعني قصص نجاح نادرة والمزيد من الملاحم الشحيحة. لكنه من المؤسف أن ذلك الحكم من الميثاق لم يحظ بالاحترام.

إنّ تكامل أنشطة حفظ السلام وأنشطة بناء السلام عَبْر ترتيبات مؤسسية هو في الغالب مسألة كفاءة إدارية وإمكانية إدارية. وطابع الهياكل الإدارية الكبرى والبطيئة يحدّ من قدرة الإدارة العليا على الرؤية من خلال النظام. كما أنها تحجب الحاجة إلى الشفافية. لذا، يجب تعزيز التنسيق والقضاء على مظاهر الازدواجية. لكنّ ذلك ينبغي ألا يحدث على حساب الكفاءة والشفافية المؤسسية.

وينبغي أن تتوافق ولايات بعثات حفظ السلام مع الوقائع الميدانية. فقد شهدنا ظهور ولايات تقليدية وأخرى متعددة الوجوه. وغالباً ما تُغطّى الفجوات بين ولايات الفصل السادس وولايات الفصل السابع من خلال تغييرات مختلفة للولايات. وقد دعمت باكستان تلك التغييرات أثناء فترة عضويتنا الأخيرة في مجلس الأمن، بغية ضمان حفظ السلام وبناء السلام وإنفاذ السلام في حالات كوت ديفوار وهايتي وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية. لكنّ تلك البعثات بدون توفير موارد كافية هي شذوذ بالنسبة للمضيفين فضلاً عن الدول الأعضاء، وبينها البلدان المساهمة بقوات. لذا، يجب أن تقترن جميع الولايات بموارد كافية، بما فيها العدد الكافي من القوات المتمتعة بتدريب جيد، وتجهيز جيد، وقدرات على الانتشار السريع، وطاقات احتياطية تكتيكية واستراتيجية وبالدعم اللوجستي اللازم.

والفشل في بعض الأحيان يبشِّر بنجاح كامل، إذا كان المرء مستعداً لإعادة التفكير وتعديل استراتيجيات عمله. لذا، لا ينبغي للتأخر في الاستكمال الناجح لبعثة حفظ السلام أن يفرض علينا التخلِّي عنها. وفي هذه الحالة، يجب أن نسترشد باستقراء أعمق للحالة الميدانية، ومشاركة فعالة مع الأطراف، وبراعة إنسانية والتزام ثابت بالبعثة. فالفشل ليس خياراً في مجال صون السلم والأمن الدوليين. ونحن نتطلع إلى المزيد من التفحُّص العميق للمضمون الهام لاستراتيجيات الانتقال والخروج في أي منتدى ذي صلة، مثل اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام.

وختاماً، نودّ أن نوجِّه التحية إلى الرجال والنساء الذين ضحَّوا بحياتهم مؤخراً، أو تكبَّدوا إصابات بينما كانوا يؤدون مهام الأمم المتحدة لحفظ السلام في هايتي.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل بنغلاديش.

السيد مؤمن (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتهنئة الرئاسة الفرنسية على وضع عمليات حفظ السلام في صميم هذه المناقشة المفتوحة. وأنتهز أيضا هذه الفرصة لشكر السيد ألن لوروا والسيدة سوزانا مالكورا وأشكركم، سيدي الرئيس، على نحو خاص، على دعوة وفد بلدي إلى المشاركة في هذا الحدث الهام. وآمل في أن توجه قيادتكم المقتدرة مداولاتنا إلى انتقال هادف وفعال واستراتيجية خروج لعمليات حفظ السلام.

ويؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل المغرب باسم حركة عدم الانحياز.

تنص المادة ٤٣ من ميثاق الأمم المتحدة على ما يلي:

”يتعهد جميع أعضاء ’الأمم المتحدة‘، في سبيل المساهمة في حفظ السلم والأمن الدولي، أن يضعوا تحت تصرف مجلس الأمن بناء على طلبه وطبقا لاتفاق أو اتفاقات خاصة ما يلزم من القوات المسلحة والمساعدات والتسهيلات“.

كانت بنغلاديش ولا تزال مستعدة دائما للاستجابة لهذا الطلب بما لديها من وسائل وقدرات. وفي هذا السياق، أذكر مجددا آراء الأونرابل رئيسة وزراء بنغلاديش التي أعربت عنها خلال الاجتماع بين رئيس الولايات المتحدة والبلدان المساهمة بقوات لحفظ السلام في نيويورك في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩:

”تعتز بنغلاديش بالمساهمة في مجهود الأمم المتحدة في صون السلم والأمن الدوليين. وذلك هو التزامنا الدستوري أيضا“.

ونحن لا نزال ملتزمين بحفظ السلام بواسطة الأمم المتحدة بوصفه إحدى الأدوات الأكثر عالمية لمساعدة المجتمعات في حالة الصراع وحالة ما بعد الصراع ولمساعدة الشعوب في إعادة بناء حياتها.

وإننا نقبل رأي حركة عدم الانحياز في أن:

”عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ينبغي أن تُوفر لها من البداية الدعم السياسي، والموارد البشرية والمالية والسَّوقية الكاملة والمثلى والولايات المحددة بوضوح والتي يمكن تحقيقها واستراتيجيات الخروج“.

وفي هذا الصدد تستحق ولاياتها لحفظ السلام الممتدة في أغلب الأحيان الاهتمام الخاص. وكما نعرف نحن جميعا، لم تعد وظيفة حفظ السلام الوقوف بين الأطراف المتصارعة لإنهاء العمليات العدائية. إذ تطور حفظ السلام فأصبح مجموعا معقدا من الأنشطة التي تشمل عناصر عسكرية وشرطية ومدنية للمحافظة على السلام، والمساعدة في الأنشطة الإنسانية والإنمائية، وبالتالي بناء أساس السلام المستدام عن طريق عملية حفظ السلام. ولذلك، من المهم أهمية بالغة كفالة أن تصبح البلدان المقدمة لحفظة السلام جزءا لا يتجزأ من عملية صنع القرار بينما يضع مجلس الأمن ولاية البعثة الخاصة بحفظ السلام.

وينبغي أن يشاركوا أيضا على مستوى صنع القرار في بعثات حفظ السلام. وذلك من شأنه تمكين الأمم المتحدة من كفالة إمكانية تحقيق الولاية وإدارتها وفعاليتها حقا. وفي نفس الوقت، ينبغي أن ترافق الولاياتِ موارد كافية، بما في ذلك الموارد البشرية والسَّوقية والمالية، التي تكون تحت تصرف حفظة السلام.

ونتفق مع رئيس لجنة حفظ السلام حينما يقول إن ”حفظة السلام هم بناة سلام مبكرون“. بيد أننا نؤكد على أن دور حفظة السلام ينبغي ألا ينتهي بصورة مفاجئة عند أي نقطة خروج. وفي سياق الميزات النسبية في مجالات خاصة يعتقد وفد بلدي اعتقادا راسخا بأن حفظة السلام يشغلون موقعا فريدا يساعدهم في تحديد متطلبات أهم القدرات وفي الاستفادة منها في الميدان في البلدان بعد حالة الصراع. وعلى سبيل المثال، من المسلم به أن نزع السلاح والتسريح وإعادة التوجيه، وإصلاح القطاع الأمني، هما العنصران الأساسيان في عملية بناء السلام. بيد أن هذين العنصرين مشمولان أيضا في ولايات بعثات حفظ السلام. وبالتالي فإن أي تجارب مكتسبة ودروس مستفادة في عمليات حفظ السلام يمكنها أن تساعد مساعدة كبيرة في عملية حفظ السلام وأن تكملها.

وفي هذا الصدد نود أن نذكّر بالفقرة التاسعة من البيان الرئاسي لمجلس الأمن الصادر في ٥ آب/أغسطس ٢٠٠٩ (S/PRST/2009/24)، التي تؤكد على أهمية إدخال عناصر بناء السلام في عمليات حفظ السلام قبل القيام بالنقل إلى لجنة بناء السلام. وهذه لا يزال من المتعين، في الواقع، ترجمتها في سياق البلد المحدد. ولذلك، يؤكد وفد بلدي على الحاجة إلى التآزر القوي بين ولايات حفظ السلام وبناء السلام.

وفي الوقت الحاضر توكل إلى حفظة السلام بعض المهام غير التقليدية التي تشمل، في جملة مهام أخرى، المساعدة الانتخابية، ورصد حالة حقوق الإنسان، وإعادة توطين اللاجئين والمشردين داخليا، وتوفير المرور الآمن لوكالات الأمم المتحدة والوكالات الإنسانية الأخرى، وإصلاح القطاع الأمني، وتدريب أفراد الأمن، ونزع سلاح الجماعات المسلحة وتسريحها، وتقديم الرعاية الطبية والرعاية في حالات الطوارئ، وتمكين المرأة، والمساعدة في وضع نظام قانوني ومشاركة المجتمعات الصغيرة. وهكذا، يمكن أن يعتبر حفظ السلام للأمم المتحدة بشيرا هاما ببعثات بناء السلام في جوانب كثيرة.

نحن بحاجة إلى كفالة التآزر السليم بين العمليات بغية تحقيق الهدف النهائي، وهو السلام المستدام. ونحن بحاجة

أيضا إلى كفالة وحدة الهدف والعمل لنجاح العملية. وجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة – مجلس الأمن والجمعية العامة والبلدان المساهمة بحفظة السلام – يجب أن تتشاطر رؤية شاملة في ما نرغب في تحقيقه وكيفية ذلك.

والآن دعوني أتناول بعض المجالات المحددة التي يمكن فيها لبنغلاديش أن تسهم وهي على استعداد لأن تسهم في قضية السلام والأمن المستدامين. لدى بنغلاديش تجارب انتخابية واسعة النطاق. لقد أنجزت لجنة الانتخابات لبنغلاديش تسجيل الناخبين بالوسيلة الإلكترونية وأصدرت بطاقات هوية لعدد مذهل من الناخبين ينيف عن ٨٠ مليونا قبل الانتخابات العامة التي أجريت مؤخرا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. ونحن على استعداد لأن نتشاطر مع البلدان الأخرى، على وجه خاص البلدان الخارجة من الصراع، هذه التجربة.

إن تمويل الائتمانات الصغيرة جدا يؤدي دورا حيويا في بنغلاديش من نواح منها توليد الدخل والتخفيف من وطأة الفقر، وعمالة الشباب وتمكين المرأة. وقد نفذت بنجاح مشاريع من هذا النموذج في بلدان كثيرة كجزء من تخطيطها الإنمائي وفي حالات ما بعد الصراع – على سبيل المثال لا الحصر أفغانستان وليبريا وسيراليون.

بيد أن تمويل الائتمانات الصغيرة جدا يجب أن تكمله أدوات تخفيف الفقر الأساسية الأخرى، من قبيل بناء البنية التحتية الريفية، وحشد القدرات البشرية، ووضع المشاريع الصغيرة جدا، وتوفير الرعاية الصحية والتعليم العام، بما في ذلك تعليم الكبار غير الرسمي، مما يمكن أن يوجد بيئة يضيف فيها توفر سبل الوصول إلى رأس المال قيمة ذات مغزى. ويمكن لتمويل الائتمانات البالغة الصغر أن يكون مفيدا إذا اعتُبر وسيلة وليس هدفا.

ولدى بنغلاديش أيضا خبرة في مجال مشاركة المجتمعات الصغيرة في جهود بناء الأمة، وقد اتضح أن منظماتها غير الحكومية أداة ناجحة للتغيير. وبنغلاديش على استعداد لأن تتشاطر ممارساتها وخبرتها المثلى في أي وقت.

وأنشأنا أيضا معهد بنغلاديش للتدريب على عمليات دعم السلام بوصفه مركزا لتدريب حفظة السلام من أنحاء العالم. ولديه مرافق حديثة، وقد زاره وكيل الأمين العام ألن لو روا وسُرّ به. وتمشيا مع توصيات فريق الإبراهيمي تعتقد بنغلاديش اعتقادا قويا بأنه ينبغي الاعتراف بالمعهد بوصفه معهدا إقليميا لتدريب حفظة السلام. ومن دواعي سعادتنا أن نرحب بتدريب من يمكن أن يكونوا حفظة للسلام في المعهد وأيضا بالإحاطة الإعلامية للعائدين من حفظة السلام.

وقبل الاختتام اسمحوا لي بأن أؤكد على أن نجاح الانتقال من بيئة حفظ السلام إلى مرحلة الخروج يتطلب النظر الواجب في العملية برمتها، بدءا من إنهاء الولاية إلى مرحلة الخروج. والانتقال من مرحلة واحدة إلى مرحلة أخرى يتطلب التخطيط بعناية مع التأكيد الواجب على الأنشطة المتداخلة بين المراحل. والتجارب المكتسبة في الخطوات السابقة يجب استعمالها في الخطوات التالية لكفالة الاستعمال الكفؤ والفعال للموارد سواء كانت بشرية أو مالية أو سَوقية. إن مرحلة الخروج يجب أن تسبقها أعمال وافية بغرض تعزيز السلام والتنمية المستدامين ومشاركة المجتمع المحلي حتى لا تنشأ فرصة لنشوء فراغ تسود فيه العناصر غير المرغوب فيها، أو حتى لا يشعر المجتمع المحلي بالخذلان، بسبب عدم وجود ضوء في نهاية النفق. من الضروري أن توجد استراتيجية الخروج بيئة للأمل أو الشعور بالاستقرار والتمكين من جانب السكان المحليين، حتى لا يخلّف خروج حفظة السلام فراغا أو يأسا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن أدعو زملائي إلى قصر مدة بياناتهم على خمس دقائق من أجل رفاهتهم إذا رغبوا في المغادرة عشية نهاية الأسبوع.

أعطي الكلمة الآن لممثل الهند.

السيد هارديب سينغ بوري (الهند) (تكلم بالإنكليزية): نود أن نشكر الرئاسة الفرنسية على تنظيم هذه المناقشة المواضيعية بشأن مسألة حفظ السلام. هذه هي المرة الرابعة في سبعة أشهر التي يتكلم وفد بلدي فيها في مجلس الأمن عن حفظ السلام، وهي حقيقة تشهد بمركزية هذا النشاط من أنشطة الأمم المتحدة. وأود أيضا من البداية أن أشكر الوفد الفرنسي على جهوده المبذولة مؤخرا التي أدت إلى تحسينات في الآليات الاستشارية لحفظ السلام. ويقدّر وفد بلدي الروح الكائنة وراء هذه المبادرات.

ونلاحظ أيضا مع التقدير جهود إدارة عمليات حفظ السلام للاتصال بالدول الأعضاء في العمل الجاري لوضع مفاهيم تنفيذية. ولدي تفاؤل بأن روح التعاون هذه ستنعكس في المداولات القادمة للجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام.

إن الورقة المفاهيمية (S/2010/67) المعممة من قِبل الرئيس لمناقشة اليوم شاملة ومفيدة. ويود وفد بلدي أيضا أن ينتهز هذه الفرصة لتأييد البيان الذي أدلى به ممثل المغرب باسم حركة عدم الانحياز.

يتعين على المجلس اليوم أن يضطلع بمسؤوليته الرئيسية، مسؤولية الاستجابة للتهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان في بيئة تغيرت تغيرا كبيرا منذ ١٩٤٥. ويتعين على المجلس معالجة حالات لها مسببات معقدة ومتعددة الأبعاد. وهي لا يمكن أن توصف أو تصنف بيسر. واتضح أيضا أنها راسخة جدا وقد تحدّت الحلول العاجلة.

إننا قد أصبحنا في هذه الحالة لأن المجلس أسند في أغلب الأحيان عمليات دون فهم واضح لما كان مطلوبا. وفي التعجل بالقيام بشيء ما دخلنا في حالات كانت فيها الأهداف محل لبس. وكانت الولايات غير واقعية. وكانت الأطر الزمنية طموحة أكثر مما ينبغي. واستُعمِل نهج ''الضمادة''، وكانت الموارد المخصصة للمهمة – المالية والسَّوقية والبشرية في المقام الأول – مربوطة عند مستويات دنيا. واستنتاجاتنا تعززها دراسة مشتركة أجرتها إدارة عمليات حفظ السلام ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بشأن حماية المدنيين، تبين أنه: ''يتجلى اللبس فيما يتعلق بنية المجلس في الافتقار إلى السياسة والتوجيه والتخطيط والاستعداد''. ومن الواضح أن المجلس يتطلب نموذجا جديدا ونُهجا جديدة حتى يضطلع بمسؤولياته.

نحن بحاجة أولا إلى الاعتراف بأنه ليست هناك طريق مختصرة إلى حفظ السلام. ونحن لا نتعامل متحاربين تقليديين يبحثون عن الانتصار بسرعة. نحن نتعامل مع قوى لها مصلحة في استمرار عدم الاستقرار. نتعامل مع قوى تنجح في غياب سيادة القانون وفي حضور العنف والتخويف. ولا يمكننا أن نتعامل مع هذه القوى ما لم نكن ملتزمين مهما طال الأمد. لذلك، تحتاج استراتيجيتا الانتقال والخروج إلى معالجتهما وفقا لذلك.

إن ثمانين في المائة من موارد الأمم المتحدة لحفظ السلام، المالية والبشرية، موزوعة في مجتمعات ما بعد الاستعمار. والمشاكل التي تواجهها ليست فريدة وقد ووجهت في أمم كثيرة في آسيا وأفريقيا. ومن المعقول أن التجربة الناجحة لبناء الأمة بعد الاستعمار هي ذات الصلة الأقرب في فهم كيفية تناول الإدارة الناجحة لعمليات حفظ السلام المعقدة.

وأنا أعتز بأن أمثل أمة هي مشاركة نشطة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام منذ ١٩٥٦، وأسهمت بأكثر من ١٠٠ ٠٠٠ من حفظة السلام في ٤٠ عملية من عمليات الأمم المتحدة. وأتكلم أيضا باسم بلد هو نظام سياسي ديمقراطي مستقر وناجح يستجيب لتطلعات السكان الأكثر تنوعا في العالم. والتفكير الاستعماري في أوج الحقبة الاستعمارية قد وصف جميع تلك البلدان بأن من المستعصي حكمها. وتنطق الحقائق والتاريخ بغير ذلك.

إن حفظ السلام وبناء السلام لا يستبعد الواحد منهما الآخر. نحن نفهم أن كليهما بحاجة إلى الاستمرار في نفس الوقت فترات طويلة. وإن الحفز على سحب حفظة السلام وصفة للكارثة ومصدر إغراء ينبغي تفاديه مهما كانت التكلفة. وإذ تزداد عملية حفظ السلام زخما فإنها تتطلب موارد أكثر وليس موارد أقل. والمكون العسكري ينبغي إكماله، ولا ينبغي استبداله، بالشرطة وقدرة سيادة القانون، والقدرة على إدارة التنمية. ونحن نعني بقدرة إدارة التنمية القدرة على الاستجابة إلى التطلعات الأساسية للشعب فيما يتجاوز القانون والنظام.

ومن المهم أيضا تذكّر أن عمليات الأمم المتحدة هي أساسا مساعدة السلطات الوطنية والقدرات الوطنية. ولدى السلطات الوطنية عادة فكرة جيدة عما تتطلب. ولا يجب على مجلس الأمن والأمانة العامة زيادة استماعهما للحكومات الوطنية فحسب؛ يجب عليهما أيضا أن يستمعا بعناية. ولا بديل للقدرات الوطنية. والدور الوحيد الذي يمكن للأمم المتحدة أن تؤديه هو المساعدة في إيجاد الظروف التي يمكن فيها ممارسة هذه القدرات. ونعتقد أن دعم السلطات الوطنية عامل أساسي في مجالين، أحدهما هو إصلاح القطاع الأمني والآخر يتمثل في توفير المدخلات الرئيسية للتنمية الاجتماعية – الاقتصادية.

يحتاج إصلاح القطاع الأمني، على نحو خاص، إلى قدر أكبر من التنسيق والترابط ووحدة الهدف. إن تدريب الشرطة والمؤسسات الأخرى لسيادة القانون وتزويدها بالمعدات وطرق عملها يجب أن يكون قائما على نحو متسق مع رغبات السلطات الوطنية وليس مع أولويات الجهات المانحة. وفي حالة التنمية الاقتصادية في مقدور السلطات الوطنية، كما تدل تجربة لجنة بناء السلام، وضع الاستراتيجيات والخطط. وإن ما تحتاج إليه هو الموارد والاستثمار الاجتماعي.

ولدى حفظ السلام، الذي هو الإسهام الرئيسي من الأمم المتحدة في صون السلم والأمن الدوليين، ميزانية تبلغ ٧,٨ مليار دولار. وذلك أكثر قليلا من ٠,٥ في المائة من النفقات العسكرية العالمية. وكما أشارت الورقة المفاهيمية التي عممها الرئيس فإن لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية معدل فرد واحد من حفظة السلام مقابل ٥٠٠ ٣ من السكان. وذلك يعني أيضا معدل فرد واحد من حفظة السلام لكل ١٢٠ كيلومترا مربعا. ولا حاجة إلى الخيال المجنح لفهم النقص التام المتمثل في وجود ١٧ ألفا من حفظة السلام في مهمة لتوفير الدعم للسلطات الوطنية في منطقة ذات مسؤولية تبلغ مساحتها تقريبا مساحة أوروبا الغربية. ومن الواضح أن الموارد المتوفرة لحفظ السلام غير وافية تماما بالغرض.

ومن المعقول القول إن زيادة عدد القوات الجيدة النوعية هو المتطلب الأول. ومن المعقول القول أيضا إن القوات تتطلب المعدات اللازمة وعناصر تمكينها. ونود أن نرى زيادة في وزع أفراد الشرطة وقدرات تأمين سيادة القانون. والتكوين الحالي لإدارة عمليات حفظ السلام ليس لديه القدرة على تخطيط أنشطة لبناء الأمة، وهي الأنشطة المركزية بالنسبة إلى بناء السلام. ويجب تطوير هذه القدرة

التي ستتطلب نهجا متعدد التخصصات يشمل الركن الإنمائي للأمم المتحدة وتعزيز التعاون مع بلدان الجنوب.

ومن الصعب للغاية استخدام معايير موضوعية لتحديد نقطة للخروج من عمليات معقدة لحفظ السلام. وستكون أي عملية لحفظ السلام قد نجحت إن كان هناك سلام دائم. ولن ينجم السلام الدائم إلا عن اتفاق سلام ناجح. كما أنه من الصعب، إن لم يكن من المستحيل، تحديد الظروف التي يمكن أن تؤدي إلى اتفاق سلام ناجح. ولا يمكن إخضاع عمليات السلام والتسويات السلمية لضوابط الميزانية وتقييم الإدارة. فإيجاد السلام، كما نتعلم في العديد من مختلف أنحاء العالم، ليس عملية تجارية. ويتعلق الأمر بعملية سياسية معقدة تنطوي على الكثير من المخاطر التي لا يمكن التكهن بها. ومجلس الأمن غير مقيد بمعايير تحديد توقيت ومكان اتخاذ قرار التدخل. فلكل قرار تقديراته الخاصة، والأمر ينطوي على أحكام ذاتية. ويتعين علينا أن نأخذ في الحسبان أحكاما ذاتية مماثلة بشأن التوقيت الذي يمكن فيه إنهاء أي عملية من العمليات.

وفي الختام، أود أن أشير إلى مسألة المساءلة. أليس من الضروري فرض شرط لمساءلة من يصدرون الولايات؟ بالتأكيد، فمسؤوليتهم لا يمكن أن تتوقف عند إصدار الولايات. فإذا أُصدرت ولايات لا يمكن تحقيقها لغرض المصلحة السياسية، أو إذا لم يتم إيجاد الموارد الكافية، من يتحمل المسؤولية؟ والعجز من حيث توافر الإرادة والقدرة على إنفاذ الولايات يؤدي إلى تقويض مصداقية الأمم المتحدة ذاتها.

وأود أن أشكركم مرة أخرى، سيدي، على تنظيم هذه المناقشة. وتشيد الهند بحفظة السلام الذين لقوا مصرعهم مؤخرا في هايتي، وتعرب مجددا عن التزامها بالإسهام، من خلال حفظة السلام لديها وقدراتها الوطنية، في تعزيز السلم والأمن ودور الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة لممثل مصر.

السيد عبد العزيز (مصر): ومن هنا أكدت مصر مرارا على ضرورة الحيلولة دون تحول بعثة حفظ السلام إلى بعثات لإدارة الصراعات بدلا من تسويتها. كما أشارت إلى أهمية التركيز على بناء القدرات الوطنية للدول المضيفة منذ بدء عمليات حفظ السلام، ومن خلال جهود متوازية في بناء السلام، كوسيلة لإنهاء الاعتماد المتزايد للدول المضيفة على دور بعثات حفظ السلام لدعم قدراتها الوطنية في مجالات الدفاع والأمن وفرض سيادة القانون، خاصة في ضوء ما يترتب على ذلك من إطالة لأمد هذه البعثات في ظل غياب للبديل الوطني القادر على تنفيذ نفس المهام وحماية وتثبيت ما تحقق من استقرار. وهي كلها أمور مطروحة علينا في إطار بحثنا عن رؤية تحقق الانتقال المتسلسل والمحدد المراحل من حفظ السلام إلى بنائه، والقائمة على ضرورة تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة كأساس لهذا التحول.

وإسهاما منا في تحديد عدد من العناصر التي يمكن تناولها في إطار وضع استراتيجيات الانتقال والخروج ببعثات حفظ السلام وتطبيقها، أود أن أشير إلى عدد من العناصر الهامة التي يمكن الاستعانة بها في رسم استراتيجية جديدة في هذا الصدد.

أولا، ضرورة إبداء اهتمام أكبر بتعزيز الجهود السياسية للأمم المتحدة، بدءا بالدبلوماسية الوقائية والوساطة والمصالحة، ومرورا بحفظ السلام وبناء السلام ودعم القدرات الإنمائية للدول المضيفة بالتعاون مع باقي أجهزة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية والاقتصادية الدولية، ووصولا إلى مرحلة الإنهاء المنظم لعمليات الأمم المتحدة بكاملها، على أن يتم

ذلك في إطار يحترم المبادئ الأساسية لحفظ السلام المتمثلة في موافقة الأطراف، والملكية الوطنية والحيادية، وعدم استخدام القوة إلى دفاعا عن النفس أو لتنفيذ ولاية صادرة عن مجلس الأمن.

ثانيا، صياغة مجلس الأمن لولايات واضحة وقابلة للتنفيذ، تستند إلى تقييم فني وتخطيط سياسي وعسكري سليم، وتحدد على وجه الدقة النتائج المطلوب تحقيقها، ودور كل مكون من مكونات بعثات الأمم المتحدة في تحقيقها، وعلى نحو يضمن التدرج المطلوب من حفظ السلام إلى التوصل للتسوية السلمية الشاملة، في ظل خطط إنمائية واضحة، للتحول إلى بناء السلام بعد انتهاء الصراع، ثم إلى مرحلة انسحاب الأمم المتحدة بالتنسيق والتعاون مع الدولة المضيفة، بعد أن تكون قد أصبحت قادرة على تولي مهام الدفاع وفرض الأمن واحترام سيادة القانون، آخذا في الحسبان ما تضمنه تقرير الإبراهيمي حول ضرورة قيام بعض بعثات حفظ السلام المتعددة الأبعاد بإطلاق أنشطة لبناء السلام يتم تطويرها وفق خطة تدريجية لتحقيق الانتقال السلس من حفظ السلام إلى بناء السلام.

ثالثا، تعزيز الثقة بين أطراف حفظ السلام المتمثلة في مجلس الأمن والدول المساهمة بقوات والأمانة العامة، بجانب التنسيق مع البعثات السياسية الخاصة التي ينشئها مجلس الأمن في الدول المضيفة، والمنظمات الإقليمية والهيئات المالية والاقتصادية العاملة في هذه الدول، بهدف ضمان وحدة الهدف وتناسق الأسلوب ومراعاة التدرج في التعامل مع الأوضاع بأبعادها السياسية والعسكرية والاقتصادية والإنمائية.

رابعا، تعزيز التعاون المؤسسي بين لجنة بناء السلام ومجلس الأمن، على نحو يضمن الاستفادة من مشورة اللجنة فيما يتعلق بأنشطة بناء السلام التي تنفذها بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وآخذا في الاعتبار نتائج عمليات الاستعراض القادمة للجنة بناء السلام خلال العام الحالي.

خامسا، مواصلة تطوير أجهزة الأمانة العامة ذات الصلة وزيادة التنسيق والتفاعل فيما بينها، وذلك على صعيد قطاع حفظ السلام بإدارتيه، ومع إدارة الشؤون السياسية، ومكتب دعم بناء السلام، بما يحقق رؤية متكاملة ومتسقة تضمن وحدة الهدف والعمل في الميدان، بالتشاور مع الدول الأعضاء، وفي إطار من الشفافية والحوار المتصل، وعلى نحو يضمن التغلب على مشكلات النقص في الأفراد والمعدات، وينهي حالة عدم التنسيق بين أنشطة الأمم المتحدة في الميدان.

سادسا، تعزيز الاستفادة من قدرات المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في التعامل مع قضايا حفظ السلام بعد انتهاء الصراع بدون أن يتنازل مجلس الأمن عن اختصاصاته لهذه المنظمات، خاصة في مجال التسوية السلمية للصراعات، وإنما في إطار من الجهود المشتركة الهادفة، لتحقيق السلام والاستقرار، وعلى رأس هذه المنظمات الاتحاد الأفريقي الذي يقوم بالفعل بدور رائد يستحق الدعم والتقدير.

وأخيرا، الابتعاد عن تناول مسائل حفظ السلام وبناء السلام من زاوية خفض النفقات أو تنازع الاختصاصات بين مجلس الأمن والجمعية العامة، ممثلة في اللجنة الخاصة لعمليات حفظ السلام ولجنة بناء السلام، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي يتعين أن يضطلع بدور أكثر فاعلية في تعزيز قدرات الدول الخارجة من الصراع على بدء أنشطة اقتصادية فاعلة تكفل إنهاء الصراعات والتفرغ للتنمية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة لممثل نيبال.

السيد أشاريا (نيبال) (تكلم بالإنكليزية): يقدر وفدي أيما تقدير المبادرة الفرنسية بإجراء مناقشات في مجلس الأمن مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين في مجلس الأمن بشأن استراتيجيات الانتقال والخروج، وأيضا الورقة المفاهيمية الموجزة بشأن هذه المسألة الهامة (S/2010/67). وأرى أن مناقشة من هذا القبيل على مستوى مجلس الأمن مع البلدان المساهمة بقوات عسكرية – وشرطة – من شأنها أيضا المساعدة على إضافة قيمة جوهرية لجهودنا الرامية إلى جعل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أكثر فعالية وكفاءة، وبالتالي مساعدتنا على التأكد من أن عمليتي الانتقال والخروج ستكونان منظمتين.

أشكر الأمين العام للأمم المتحدة بان كي – مون، ووكيل الأمين العام، السيد آلان لو روا والسيدة سوزانا مالكورا، والممثل التنفيذي للأمين العام على العروض التي قدموها صباح اليوم. وقبل أن أبدأ، أعرب عن تأييدي للبيان الذي أدلى به ممثل المغرب بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

ونحن بصفتنا بلدا شارك باستمرار في عمليات حفظ السلام على مدى العقود الخمسة الماضية، قد شهدنا تحولا كبيرا في عمليات حفظ السلام خلال هذه الفترة. وإن عمليات حفظ السلام اليوم أكثر تنوعا وانتشارا ومواجهة للتحديات. لكننا نرى أيضا أن هناك فرصا للإسهام في تحقيق السلام والأمن من خلال عمليات حفظ السلام وعمليات بناء السلام الناجحة.

يجب أن يكون وضع استراتيجيات الانتقال والخروج جزءا لا يتجزأ من أي بعثة لحفظ السلام. وينبغي لنا التخطيط لها في المرحلة الأولى من البعثة، واضعين نصب أعيننا في الوقت نفسه وبطريقة واقعية الهدف النهائي وأحكام اتفاق السلام الموقع من أطراف الصراع وطبيعة المشكلة وتعقيدها. نحن بحاجة إلى عقد مناقشات جدية وواضحة مع الأطراف على أرض الواقع بشأن الانتقال والخروج في وقت قريب من إبرام اتفاق السلام الشامل نفسه، ووضع أهداف سياسية وأمنية مع معايير مرجعية لكل مرحلة من مراحل دورة حياة البعثة من أجل تبسيط عملية الانتقال. وبما أن استراتيجية الخروج تتأثر إلى حد كبير بالحالة السياسية والأمنية في البلد المضيف، فينبغي المحافظة على التوازن بين الخروج قبل الأوان واحتمال العودة إلى العنف.

بالإضافة إلى الحقائق على أرض الواقع، يعتمد تطور بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام كثيرا على كيفية صياغة الولاية وما تتضمنه وما هي الموارد المخصصة لها وحجمها وما إذا كان الدعم السياسي اللازم يقدم باستمرار في الوقت الحرج أم لا. وفي هذا السياق، إن التنسيق الوثيق والإشراك المستمر للبلدان المساهمة من شأنه أيضا تعزيز التنفيذ الفعال لعمليات حفظ السلام، فضلا عن انتهائها بنجاح. كما أن هذا ورد بصورة واضحة في تقرير الإبراهيمي (انظر S/2000/809) وورقة الأفق الجديد وتقرير الفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام التابع لمجلس الأمن الذي تقوده اليابان. وفي نهاية المطاف، ينبغي للطريقة التي تستجيب بها قوات حفظ السلام لمختلف الأوضاع المستجدة على الأرض أن تسفر عن تحقيق التقدم المطرد في الحالة، وهذا بدوره يعتمد كثيرا على كيفية صياغتنا للولاية في البداية. لقد أسهم إدماج عناصر بناء السلام على نحو محدد ومنسق في عمليات حفظ السلام إسهاما كثيرا في ضمان أن تكون عمليتي الانتقال والخروج أكثر سلاسة.

وينبغي لنا أن نبدأ العمل بفعالية بالمفهوم المتكامل لحفظ السلام وبناء السلام بوصفه تطورا سلسا في بعض الحالات. وكما شهدنا في جميع أنحاء العالم، إن التنفيذ المنسق من منظومة الأمم المتحدة تحت مظلة واحدة مع إطار واحد متكامل، والملكية الوطنية، وبناء المؤسسات الوطنية، والتوفيق بين الموارد وفقا للولاية، وتوفير الدعم السياسي القوي

والمستمر إلى جانب دعم التعاون الإقليمي، كلها أمور من شأنها ضمان الانتقال السلس من حفظ السلام إلى بناء السلام، وفي نهاية المطاف نحو الأنشطة الإنمائية العادية للأمم المتحدة.

أود أن أشدد على أنه لكي نجعل عمليات حفظ السلام خطوة فعالة نحو مرحلة بناء السلام، ينبغي أن تتركز صياغة مفهوم العمليات والتوجيه الاستراتيجي على تنفيذ الولايات والمهام الرئيسية التي تم تحديدها. وينبغي لمجلس الأمن، استنادا إلى تقارير من الميدان وبالتشاور مع البلدان المساهمة بقوات، استعراض الولايات والموارد بغية دراسة ما إذا كانت مطابقة بعضها مع بعض وعما إذا كانت هناك حاجة لدَفعة إضافية لفعالية البعثة تفضي إلى تحقيق التقدم المنشود.

وبالمثل، ينبغي لمجلس الأمن ضمان توفير الموارد المخصصة في الوقت المناسب ولا سيما الأصول الجوية وعناصر التمكين من أجل التنفيذ الفعال لولايات عمليات حفظ السلام ضمن الجدول الزمني المنصوص عليه. وفي أكثر الأحيان لا نرى نفس القدر من الالتزام بتوفير الدعم، وخصوصا في زيادة القدرات عندما تكون المنطقة التي تغطيها البعثة كبيرة ومترامية الأطراف وعندما تكون الحالة غير مستقرة. إن توفير الموارد في الوقت المناسب يساعد على جعل عمليات حفظ السلام جاهزة للعمل فورا وأكثر فعالية مما سيؤدي إلى الانتقال إلى المرحلة التالية في وقت مبكر.

ويجب النظر في مسألة الانتقال والأمن والسلام والتنمية باعتبارها كلا متكاملا. فالأمن هام جدا بالنسبة للسلام والتنمية، لكن يجب التشجيع على تحقيقهما في الوقت نفسه من أجل جعل السلام مستداما وضمان مكاسب السلام بحيث تعزز أيضا وجود ملكية وطنية قوية للعملية. وتكتسي الملكية الوطنية أهمية بالغة من أجل تحقيق السلام والتنمية والتقدم في الأجل الطويل. وينبغي الاتفاق منذ البداية مع أطراف الصراع المعنية على الإطار المفاهيمي بشأن بناء القدرات ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج من أجل ضمان تنفيذه السلس الذي يكفل بدوره أيضا خروجا فعالا في وقت لاحق.

نعتقد أن تنسيق الجهود الدولية أمر لا بد منه لإنشاء إطار عمل فعال لحماية المدنيين في منطقة البعثة. إن هذا عامل مشترك في تنفيذ ولايات مجلس الأمن. لكن من الجدير بالذكر أيضا أنه لا يمكن أن تناط بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام مسؤوليات غير محدودة دون توفير مستوى متناسب من النشر والموارد. وإلا، فإننا نخلق مستوى من التوقعات التي لا يمكن تحقيقها مما يقوض على المدى الطويل مصداقية الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة نفسها.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة لممثل الأردن.

السيد العلاف (الأردن) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، بتوليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، وأتمنى لكم كل التوفيق والنجاح في أداء المهام الملقاة على عاتقكم. كما أود أن أشكر الرئيس السابق، الممثل الدائم للصين، على الجهود التي بذلها خلال فترة رئاسته.

أشكر وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، السيد آلان لو روا، ووكيلة الأمين العام للدعم الميداني، السيدة سوزانا مالكورا، على إحاطاتهما الشاملتين والصريحتين في هذا الصباح. كما أشكر جميع العاملين تحت إمرتهما وأحيي جميع موظفي الأمم المتحدة الذين يعملون بلا كلل في الميدان بالنيابة عن المنظمة، عرفانا لهم بعملهم الجيد في ظروف صعبة وخطرة.

إن مبادرة فرنسا بعقد مناقشة اليوم الهامة هو موضع ترحيب كبير. وتأتي في الوقت المناسب حيث تضطلع الأمم المتحدة بعملية منهجية لاستعراض عمليات حفظ السلام وبناء السلام. ومع أن الأردن يعرب عن تأييده للبيان الذي أدلى به ممثل المغرب بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، أود أن أبدي ملاحظات إضافية بشأن الجوانب الرئيسية المؤكد عليها في الورقة المفاهيمية التي أعدها الوفد الفرنسي (S/2010/67).

إن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام هي أداة هامة لصون السلام والأمن الدوليين. ومع ذلك، لا يمكنها أن تكون بديلا عن إيجاد حل دائم أو معالجة الأسباب الجذرية للصراعات. وينبغي لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أن تصاحبها عملية سلام شاملة حسنة التخطيط ومصممة بعناية ومدعومة برضا الأطراف المعنية والتزامها. كما ينبغي لمجلس الأمن الاستمرار في تقديم دعمه السياسي للعملية.

لقد أنيطت بعمليات حفظ السلام مهمة تقديم المساعدة، بطرق مختلفة وكثيرة، إلى البلدان التي مزقتها الصراعات من أجل تهيئة الظروف الملائمة لتحقيق السلام الدائم. وقد تطوَّرت عمليات حفظ السلام أيضاً لتتولَّى مجموعة أكثر تعقيداً من المهمات الجديدة الهامة. هذا، ومن المهم الإشارة إلى أنه ما من عملية لحفظ السلام يراد لها أن تستمر إلى ما لا نهاية، وأنه يجب لدورة عمر أية عملية لحفظ السلام أن تشمل، عند نقطة ما، مرحلة انسحاب و/أو مرحلة انتقالية.

وإننا نؤيد تأييداً قوياً فكرة أنّ استراتيجيات الانسحاب والانتقال عناصر رئيسية لنجاح أية بعثة، وأنه لا بدّ من تدعيمها. لكنّه ينبغي ألاّ يُنظَر إلى الانسحاب إلاّ باعتباره نتيجة لتحقيق أهداف البعثات، وليس تخلِّياً عن الغايات المدعومة من المجتمع الدولي، والواردة في قرارات مجلس الأمن. فينبغي أن تتحرك استراتيجيات الانسحاب عندما تكون قد نُفذت تسوية شاملة وتحقَّق سلام مستدام. لكنه ينبغي أيضاً أن تكون استراتيجية الانسحاب مَرِنة وقابلة للتعديل والتجزئة في أية منطقة معينة.

وكما أوضح العديد من المتكلمين السابقين، فإن استراتيجية الدخول الجيدة تسهِّل استراتيجية الخروج الجيدة. لذا، يجب أن تكون لعمليات حفظ السلام ولايات واضحة وقابلة للتحقيق، وأهداف واقعية، وأوضاع نهائية غير مرتبطة بمواعيد مصطَنعة أو مستندة إلى قرارات غير ملائمة للوقائع السياسية والأمنية الميدانية. ولتحقيق هذه المهمة بشكل كامل، لا بدّ من إشراك الممثلين الخاصين للأمين العام، والبلدان المساهمة بقوات وشرطة، في قرارات مجلس الأمن في المراحل المختلفة من عمليات حفظ السلام. وينبغي أن تؤخذ في الحسبان تجارب وخبرات البلدان المساهمة بقوات وشرطة، والمعلومات الموضوعية المقدَّمة والحالة الميدانية.

وعلاوة على ذلك، ينبغي توفير الموارد الكافية في جميع مراحل حفظ السلام. ولا ينبغي لضغوط الميزانية أن تؤدي إلى إنهاء البعثة قبل أوانها، أو تقليص حجمها بشكل يجعلها غير قادرة على أداء مهماتها بكفاءة.

والتخطيط المتكامل الجيد هو جوهر الاستجابة المتَّسقة لاحتياجات البلدان الخارجة من الصراع. ويجب إدراج الانتقال الفعّال، في أعقاب إنهاء بعثة حفظ السلام، في عملية التخطيط منذ البداية، بصفته جزءاً من نهج يشمل النظام بأكمله. ويجب على التخطيط أن يدمج بالتحديد نهجاً شاملاً لبناء السلام، يعالج الأسباب فضلاً عن ظواهر الصراع. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تكون هناك فكرة واضحة عن ماهية الشروط الضرورية للانتقال عند نهاية مرحلة حفظ السلام في بعثة ما. وينبغي للمخطِّطين أن

يأخذوا في الحسبان أيضاً متطلبات التخطيط البارزة التي سيفرضها الانتقال. فالانتقال إلى بناء السلام يستلزم تفحصاً للآثار السياسية والمالية والمؤسسية والبيروقراطية لجميع الأطراف، بما في ذلك مجلس الأمن.

وتحقيق السلام المستدام بذاته، في البلدان الخارجة من الصراع، يستدعي جهداً بعيد المدى وموحَّدا، يشمل الهيئات الهامة من منظومة الأمم المتحدة، فضلاً عن الشركاء الخارجيين الرئيسيين الآخرين، ومن بينهم البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي والمنظمات الإقليمية. وعمليات حفظ السلام المتعددة الأبعاد تشكّل قطعة واحدة من ألغوزة أوسع، ويجب نشرها دائما بمثابة جزء من استراتيجية بعيدة المدى.

والمقصود من لجنة بناء السلام أن تؤدي دوراً رئيسياً في تعزيز اتِّساق أكبر، على المستوى الاستراتيجي بين الأطراف المختلفة المشاركة في الجهود، لمساعدة البلدان التي مزَّقتها الحرب. لذا، يمكن للمشاركة المبكرة من جانب لجنة بناء السلام، أن تقدم لمجلس الأمن وسيلة لاستكشاف الخروج المبكر، على أن يظل خروجا مستداماً من المرحلة العسكرية لحفظ السلام.

وليست هناك معايير أو تدابير أو مؤشرات ثابتة وسريعة، يمكن أن تقرر موعد إنهاء عمليةٍ لحفظ السلام. وبما أنّ كل حالة فريدة من نوعها، ولها مشاكل محددة، فلا بدّ لقرارات المجلس من أن تستند، طبعاً، إلى الوقائع والاعتبارات الناشئة. والتقييم الموضوعي لحالة معيَّنة، بالمنظورين المتوسط والبعيد كليهما، مطلوب للانسحاب والانتقال معاً. وينبغي لهذا التقييم أن يأخذ في الحسبان الجوانب السياسية والعسكرية والإنسانية وجوانب حقوق الإنسان، وآراء الأطراف والبعد الإقليمي.

ومع أنه من حقِّ مجلس الأمن أن يقرر متى تكون بعثة ما قد أنجزت ولايتها، فإن المشاورات الوثيقة مع البلدان المساهمة بقوات وشرطة، ومع الأمانة العامة، تبقى أساسية لأيّ تقييم موضوعي للتقدم المحرَز نحو إرساء الأسس اللازمة لسلام مستدام بذاته، وللعواقب المرجَّحة لأيّ تقليص أو انسحاب كامل لوجود حفظ السلام.

ويجب أن تستهدف عمليات حفظ السلام تحقيق أسرع إحالة ممكنة للمسؤولية إلى الأطراف الفعّالة الأخرى – في طليعتها السلطات المحلية والوطنية، ولكن أيضاً إلى الأطراف الدولية الفعالة التي تظل وراءها للمساعدة في التنمية والمسائل الأخرى. وفي هذا الصدد، يمكن استخدام بعض المعايير الرئيسية في تحديد المرحلة التي يمكن فيها تسليم عملية توطيد السلام بأمان للسلطات الوطنية، مدعومة، بحسب الحاجة، من الأطراف الدولية، بما فيها وكالات الأمم المتحدة. ويمكن لهذه المعايير أن تشمل، على سبيل المثال، غياب الصراع العنيف، وعودة الأشخاص المشرّدين، والتقدُّم المحرَز في نزع السلاح، والتسريح وإعادة إدماج المتقاتلين السابقين، والإجراء الناجح للانتخابات وتشكيل المؤسسات السياسية المشروعة، والتقدم المحرَز في استحداث آليات الحكم وسيادة القانون.

وتختلف مجموعة المعايير المحددة من حالة إلى أخرى، وفقاً للأسباب الرئيسية للصراع، والديناميات المحرِّكة له. ومهما كانت المعايير المعتمَدة، فإنه ينبغي اعتبارها أهدافاً مؤقتة في الجهد الأوسع لبناء السلام المستدام بذاته.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل رواندا.

السيد ندابارasa (رواندا) (تكلم بالإنكليزية): أودّ في البداية أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على تولِّيكم رئاسة مجلس الأمن لشهر شباط/فبراير. كما أودّ أن أشارك المتكلمين الآخرين في الإشادة بوفد بلدكم على عقد هذه المناقشة الحصيفة والواعدة، بشأن مسألة ذات أهمية بالغة

لـلإدارة المـستقبلية لعمليـات حفـظ الـسلام، وعلـى الورقـة المفاهيميـة التثقيفيـة (S/2010/67) الـتي عُمِّمـت لتيـسير هـذه المناقشة.

إننـا ممتنُّـون علـى فرصـة الإسـهام في هـذه المناقـشة ومرحِّبون بها، ونشكر الأمين العام، ووكيله وممثِّليه الخاصّين على العروض التي قدموها هذا الصباح، كما نشكر جميع الـذين قـدَّموا توصـيات نعتقـد أنهـا سـتُثري دراسـتنا لهـذه المسائل.

إن مـن المـرجّح نجـاح عمليـات حفـظ الـسلام، وتصوُّرها، والإذن بها، وتنفيذها وانتقالها في النهاية، إذا أُخِذ في الاعتبار عدد من العوامل الرئيسية. وتشمل هذه العوامل وجـود عمليـة سـلمية قابلـة للبقـاء أو سـلام يُحفـظ؛ وإرادة سياسـية، والتـزام ووضـوح في الهـدف لـدى جميـع أصـحاب المصلحة؛ وولايات واضحة وقابلة للتحقيق؛ والتنفيذ التزيه للولايـات؛ والمـوارد الماليـة والبـشرية واللوجـستية الكافيـة والقابلـة للتنبّـؤ؛ واسـتراتيجيات انتقـال وانـسحاب محـددة بامتياز. والمذكّرة المفاهيمية المفيدة جداً، التي عمَّمها الوفد الفرنسي لتيسير هذا الحوار، تعالج بعض هذه المسائل، وتثير عدداً من الأسئلة التي سيسعى وفد بلادي إلى دراستها.

وإحـدى المـسائل الـتي أُثـيرت هـي إعـداد مـشاريع الولايـات. فعلـى جميـع أصـحاب المـصلحة أن يعملـوا معـاً لـضمان وصـولنا إلى ولايـات قابلـة للتحقيـق، تـشمل الوضـع النهائي المنشود والمعايير اللازمة والموارد الكافية.

وفضلا عن ذلك، ينبغي للولايات أن تتيح للبعثات مرونة كافية للتكيف مع التغيرات، ونظرا للبيئات المتقلبة التي غالبا ما تعمل فيها بعثات حفظ السلام. وآراء ووجهات نظر البلد المضيف والمساهمين بقوات وأفراد شرطة وغيرهم من أصحاب المصلحة ذوي الصلة ذات أهمية حاسمة في هذا الصدد. وليتسنى الانتقال من حفظ السلام إلى بناء السلام، ينبغي للولايات أيضا أن تسعى إلى إظهار الدور البارز لوجود حكومة وطنية تمتلك مقومات البقاء، وكذلك دور لجنة بناء السلام.

وينبغي أن يبدأ التخطيط منذ بداية أي عملية لحفظ السلام. ويتحتم أن تكون هناك عملية تخطيط متكاملة ذات أهداف استراتيجية وتشغيلية فضلا عن معايير مرجعية واضحة تمكن من التقييم والمساءلة.

بخصوص القدرات والموارد، فإن عمليات حفظ السلام ينبغي أن تركز على تعزيز الملكية الوطنية وبناء قدرة البلد المضيف على التصدي للتحديات الأمنية التي يواجهها والتعامل معها بصورة أفضل. وينبغي أن يقابل تلك الجهود تخصيص موارد ملائمة تكفل الاستدامة في الأجل الطويل وتسمح بوضع استراتيجيات حسنة التوقيت للانتقال والخروج.

وبخصوص تنسيق الجهود الدولية، فإن بعثات حفظ السلام كثيرا ما تنكب بازدواجية الجهود وتضارب المبادرات. ولا بد من تنسيق الجهود الدولية لإعداد استراتيجيات انتقال ناجحة. والتنسيق أمر أساسي في تعزيز مصداقية استراتيجيات التخطيط والتنفيذ. ويمكن النجاح في استقطاب أصحاب المصلحة الرئيسيين من خلال التنسيق والتشاور.

وبخصوص العملية، فإن وضع استراتيجيات قابلة للتنفيذ للانتقال والخروج يتوقف على وجود معايير مرجعية واضحة تمكن من التقييم والمساءلة. وينبغي أن تظهر تقارير الأمين العام عن بعثات حفظ السلام التقدم المحرز في تنفيذ الولايات. وفي غضون ذلك، ينبغي الموازنة بين وضع معايير مرجعية محددة بوضوح والحاجة، في الواقع، إلى المرونة ليتسنى تغيير المسار عند الضرورة.

وختاما، من المهم توضيح أن الاستراتيجيات الناجحة للانتقال والخروج ليست غاية في حد ذاتها، ولكنها تتيح، بالأحرى، إمكانية تسوية الصراعات على نحو شامل.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل أوروغواي.

السيد كانسيلا (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): بادئ ذي بدء، أود أن أعرب عن امتناني إزاء البيانات الهامة التي جرى الإدلاء بها في هذا الصباح، وبخاصة تلك التي أدلى بها الأمين العام ووكيلا الأمين العام آلان لوروا وسوزانا مالكورا.

أود أن أشارك إلى الآخرين الذين سبقوني في توجيه الشكر لكم، سيدي الرئيس، على هذه المبادرة التي جاءت في وقتها. وقد جاءت في وقتها، أولا، بسبب الحالة الراهنة على الأرض التي تتطلب فيها السيناريوهات والبعثات المعقدة من منظومة الأمم المتحدة لحفظ السلام وبناء السلام وضع استراتيجيات متكاملة. ثانيا، لقد جاءت في وقتها تحديدا لأن العضوية بكاملها ستنظر قريبا في الصلة بين حفظ السلام وبناء السلام في سياقين مختلفين، ألا وهما، عملية استعراض لجنة بناء السلام وفي الدورة المقبلة للجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام.

''لا انسحاب بدون استراتيجية'' هو عنوان تقرير بشأن هذه المسألة أعده الأمين العام في عام ٢٠٠١ بناء على طلب هذه الهيئة (S/2001/394). وإن العديد من توصياته ما زالت في رأينا صالحة، بما في ذلك، على سبيل المثال، التوصية التي تقول إن ''عماد الانسحاب السليم أو استراتيجية التحويل السليمة هو وجود استراتيجية سليمة للبدء'' (الفقرة ٦).

وفي هذا الصدد، من المهم مراعاة الدروس المستفادة من إعداد هذه الاستراتيجيات. ولذلك، فإن العمل الذي قرر الفريق العامل التابع للمجلس والمعني بعمليات حفظ السلام القيام به بشأن تجارب مختلف البعثات التي أنهت مهمتها يبدو في غاية الأهمية في نظرنا. وفي هذا السياق، واستنادا إلى تجربتنا الإيجابية جدا بوصفنا بلدا مساهما بقوات شارك في اجتماعات الفريق العامل في عام ٢٠٠٩، نؤكد مجددا استعدادنا الكامل للإسهام في ذلك العمل على أساس تجربتنا في عدد من بعثات حفظ السلام.

ومع ذلك، فإننا نعتقد أنه لا توجد استراتيجية مستدامة للخروج أو الانتقال لا تشمل النظر الجاد والمستمر في الأسباب الكامنة لصراع بعينه – سواء كانت الأسباب العرقية أو السياسية للنزاعات حول الأراضي أو السيطرة على الموارد الطبيعية، وغيرها من الأسباب. وتحقيقا لهذه الغاية، فإن الخطوة الأولى تتمثل في الفهم الشامل لأسباب الصراع. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن تحول تركيز العديد من البعثات في السنوات الأخيرة من الصراعات بين الدول إلى الصراعات داخل الدول يجعل المشاكل التي يجب علينا مواجهتها أكثر تعقيدا.

وأي عملية حفظ سلام تتعرض لضغوط شديدة لحل جميع مصادر الصراع. ولا نعتقد أن هذا ينبغي أن يكون الغرض منها أو معيارها المرجعي عند اتخاذ قرار بشأن إنهاء بعثة ما أو تحويلها. غير أن الأمر الحاسم هو أن تعمل البعثة، من البداية تماما، على تعزيز المؤسسات والقدرات الوطنية ليتسنى لها أن تشرع في إدارة هذه المشاكل بطريقة سلمية، لتحول بالتالي مبدأ الملكية الوطنية، الذي نؤيده جميعا، إلى واقع وترسي بفعالية الأسس لعملية الانتقال في المستقبل.

وفي هذا الصدد، فإن تعزيز القدرات الوطنية في مجالات الأمن وسيادة القانون أمر حاسم. ولذلك، نشجع المجلس على مواصلة إدماج ذلك العنصر في ولايات بعثات حفظ السلام. غير أن ذلك ليس المجال الوحيد الذي تمتلك

فيه عمليات حفظ السلام قدرات والذي فيه يمكن أن يكون لها تأثير إيجابي فيه.

ومع أخذ الظروف الخاصة لكل حالة في الاعتبار، فإنه قد يكون من المهم جدا التركيز، من بداية أي بعثة، على المهام الأخرى ذات الصلة بأنشطة بناء السلام المبكرة، ومن بينها، نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم وإعادة بناء الهياكل الأساسية والمشاريع السريعة الأثر التي تُظهر الفوائد الملموسة للسلام. وفضلا عن ذلك، ينبغي عدم تأجيل الإجراءات الرامية إلى التصدي لأسباب الصراع. ومن الممكن أن تشمل هذه الإجراءات، على سبيل المثال، زيادة المشاركة السياسية وإصلاح النظام الانتخابي واحترام الهوية العرقية والإصلاح الزراعي.

يبدو بالتأكيد أن هناك توافقا واسعا في الآراء بشأن الفوائد التي يمكن أن تتضمنها ولايات عمليات حفظ السلام ومهام بناء السلام المبكرة، وبخاصة في مجالات إصلاح القطاع الأمني وسيادة القانون. غير أن الكلام نفسه لا ينطبق على دور منظومة حفظ السلام بخصوص الجوانب الاجتماعية – الاقتصادية لبناء السلام. ويصدق ذلك بصفة خاصة عندما يتعلق الأمر بالجهود الرامية إلى تحقيق الانتعاش الاقتصادي في الأجلين المتوسط والطويل، وهو أمر ضروري لكفالة استدامة السلام والأمن وعدم ضياع فوائد بعثة ما بعد انتهائها وتقليل مخاطر الانتكاس إلى حدها الأدنى.

وفي هذا الصدد من المهم تحليل نوع التنمية الاقتصادية الذي يوفر استراتيجية خروج واضحة وتعزيز الظروف اللازمة للعودة إلى النمو من البداية. وعموما يجب علينا أن نتوخى الحذر، وأن نراعي مستوى التدمير الاجتماعي والاقتصادي في البلد المعين أو المنطقة المعينة.

إن الإجراءات ومجالات التركيز التي ستعزز الانتقالات المستدامة عن طريق أنواع مختلفة من وجود الأمم المتحدة في الميدان، ما يؤدي في نهاية المطاف إلى تسليم كامل للمسؤوليات إلى الدول المضيفة، تتطلب بذل جهد جاد للإدماج والتنسيق، يبدأ في إطار منظومة الأمم المتحدة. ومن الضروري الاستيثاق فيما يتعلق بالأدوار التي يجب على كل هيئة ووكالة أن تؤديها وأيضا بالقيادة في جهود التنسيق هذه على أرض الواقع.

وفي هذا السياق، نعتقد أن ثمة دورا هاما للجنة بناء السلام، الهيئة المنشأة قبل سنوات قليلة لتعالج تحديدا أنشطة ما بعد انتهاء الصراع. ولكن إذا أرادت لجنة بناء السلام أن تؤدي ذلك الدور فيجب أن نعززها. ومن شأن ذلك أن يستدعي تخصيص مزيد من الموارد، مما قد يثير شكوكا مشروعة في استصواب ذلك النهج وفي القدرة الحقيقية للأمم المتحدة على كفالة حالات الانتقال المستدامة.

ومن حسن الحظ أن مختلف الدراسات أثبتت، في السنوات القليلة الماضية، الاختلال الكبير بين تكاليف الصراع دون وجود الأمم المتحدة وتقديرات عملية حفظ السلام التي تحقق أهدافها على نحو فعال. فإن الصراعات دون وجود الأمم المتحدة أكثر تكلفة بأربعة أضعاف من تكاليف عملياتنا لحفظ السلام. وفضلا عن ذلك، لقد شاهدنا نحن جميعا أمثلة ناجحة على الانتقال وينبغي لنا أن نبقي هذه الدروس نصب أعيننا. ولذلك نعتقد أن من الجدير إلزام أنفسنا بحفظ السلام من البداية، مُقدِّمين للنظام وكياناته الموارِدَ الضرورية لتحقيق الأهداف.

وأخيرا، اسمحوا لي بأن أذكر مجددا ثلاث أفكار نعتبرها هامة في هذه العملية. أولا، يجب أن توضع أهداف واستراتيجيات واضحة للخروج من بداية مناقشة أي ولاية من الولايات. ثانيا، يجب أن يجري تنسيق إجراءات الأمم المتحدة على أرض الواقع بقيادة ممثل، مما يضفي التماسك والإحساس بالغاية على المجهود كله. ثالثا، يجب إعطاء

الأولوية لمهام بناء السلام التي تتوفر لديها الموارد البشرية والمالية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل إيطاليا.

السيد راغاغليني (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي، على تشجيع إجراء مناقشة مفيدة بشأن حفظ السلام تركز على الفعالية الحقيقية لعمليات حفظ السلام، على أساس القدرة على مساعدة البلد المعني في انتقاله من الصراع إلى السلام. وأشكركم أيضا على دعوة إيطاليا، أهم بلد أوروبي مساهم بقوات لبعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، إلى إضافة أفكارها إلى هذه المناقشة. وأود أيضا أن أعرب عن تأييدي الكامل للبيان الذي أدلى به ممثل الاتحاد الأوروبي.

إن إجراء مناقشة بشأن استراتيجيتي الانتقال والخروج يتطلب تركيزا على ثلاثة مستويات مختلفة على الأقل. أولا، المستوى الاستراتيجي، هنا في نيويورك، بالمشاركة من البداية من جانب لجنة بناء السلام والبلدان المساهمة بقوات في صياغة ولايات للبعثات والتخطيط؛ ثانيا، القيام، حيث أمكن ذلك، بمشاركة المنظمات الإقليمية الأكثر تضررا من الأزمة؛ ثالثا، الإسهامات الوطنية التي ينبغي أن تكون مركزة على الأمور ذات الأولوية، ومنها إيجاد الظروف الأمنية التي لا غنى عنها لأي انتقال.

وفيما يتعلق بالنقطة الأولى، تعتبر إيطاليا أن من الضروري جمع الفرقاء الرئيسيين، في الحال والاستقبال، في المراحل الأولى من تشكيل بعثة للسلام. وتلك هي البلدان التي تساهم بالقوات العسكرية وقوات الشرطة, ولجنة بناء السلام، وهي الجهاز المتوخى منه وجه التحديد، تنسيق الجهود لتوطيد دعائم المؤسسات في الدول الخارجة من الصراع. ولن يتسنى الإعداد الحسن التوقيت لـ ”تغيير الحرس“ من قوات أصحاب الخوذ الزرق إلى العاملين المدنيين الموزوعين لمساعدة البلد المعين على الاستقرار إلا بالمشاركة المتكاملة والرؤية الاستراتيجية والمسؤولية المشتركة فيما بين مختلف الجهات الفاعلة في عملية حفظ السلام من البداية. وستؤدي حتما تلك الجهود المشتركة إلى صياغة ولايات أوضح وإلى سد الفجوات الحالية في الانتقال.

ويعرف الأعضاء أن هذه ليست فكرة جديدة تماما. وقد أكد مجلس الأمن، في بيانه الرئاسي المعتمد في آب/أغسطس، على الاستنتاج التالي:

> ”... يعيد التأكيد ... على الحاجة إلى الترابط والتكامل بين صنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام والتنمية من أجل تحقيق استجابة فعالة لحالات ما بعد النزاع، منذ بدايتها“ (S/PRST/2009/24، ص ٥).

وفي نفس البيان يعترف المجلس بأن إيفاد بعثة لحفظ السلام ينبغي أن يكون مكملا لاستراتيجية سياسية وألا يكون بديلا منها.وبمراعاة الوزع الواسع جدا لقوات الأمم المتحدة حول العالم نعتقد أن الوقت قد حان لتشكيل الترابط الملموس الذي طلبه المجلس في ذلك البيان.

إن استعراض السنوات الخمس للجنة بناء السلام يتيح لنا الفرصة للتحرك من الكلمات إلى الأعمال. إنه فرصة لوضع طرق عمل جديدة، والقيام بمزيد من التنسيق، والمزيد من التآزر بين مجلس الأمن والجهات الوطنية والمؤسسية الشريكة له المدعوة إلى تشاطر عبء الانتقال المتسم بالمسؤولية. وفي هذا السياق لا يمكننا أن نتجاهل مسألة تعزيز وضع لجنة بناء السلام في إطار البنيان المؤسسي للأمم المتحدة.

وفيما يتعلق بالنقطة الثانية، يبين التاريخ الحديث الدور المتنامي للمنظمات الإقليمية في السياق الدولي. إن

تشاطر عبء حفظ السلام معها يعزز إلى أبعد حد الفعالية العالمية للأمم المتحدة، ويجعل استعمال الموارد المتاحة رشيدا ويزيد في أغلب الأحيان من إمكانيات الانتقال الناجح. وينبغي أن يكون تقديم مثال واحد كافيا؛ ففور إيضاح مركز كوسوفو، تسلم الأمم المتحدة على نحو تدريجي عصا القيادة للاتحاد الأوروبي. وقد ثبتت فائدة التعاون المماثل مع الاتحاد الأفريقي، وهو منظمة ينبغي تشجيعها ودعمها لتشاطر عبء حفظ السلام.

والمنظمات الإقليمية بسبب تشاطرها للمصالح الجيو – سياسية والعلاقات الاقتصادية والتجارية والروابط التاريخية وأوجه التشابه الثقافي، هي الجهات الشريكة الطبيعية الأكثر اهتماما بإدارة الأزمة التي تصيب أحد أعضائها أو إحدى الدول المجاورة لها. وهي أيضا جهات فاعلة دولية تتعزز سمتها المؤسسية، كما تبين معاهدة لشبونة المبرمة مؤخرا. وبالتالي نحن بحاجة إلى تشجيع قيام شراكات أعمق وذات بنية أقوى بين المنظمات الإقليمية والأمم المتحدة، وتعزيز الاعتراف الكافي بها، وبناء تعاون وطرق عمل أقوى مع مجلس الأمن. وإن فريق الأمم المتحدة – الاتحاد الأفريقي بذل جهودا هامة في هذا الاتجاه.

ذكّرنا الأمين العام بأن ”استراتيجيتي الانتقال والخروج تتوقفان على وجود بلدان تتولى المسؤوليات عن الأمن الخاص بها“. وبالتالي، إن الأمن وسيادة القانون ضروريان لكفالة التسليم من أصحاب الخوذ الزرق إلى العاملين في بناء السلام. وعنصر الشرطة لبعثات حفظ السلام، الذي ازداد ازديادا مثيرا في السنوات القليلة الماضية، وإدخال قدرات مدنية، بخاصة في مجال سيادة القانون، لا غنى عنهما في مساعدة البلد المعني صوب التولي الكامل مجددا للملكية والمسؤولية الوطنيتين.

وإيطاليا تقدم إسهاما أساسيا في هذا المجال. ويتمثل نموذج الوزع لحفظة السلام الإيطاليين، بخاصة كارابينييري، في المساعدة على إعادة إرساء رقابة الدولة وجهاز أمنها على الإقليم. ولكن ترافقه قدرة على الاتصال بالسكان المحليين ونهج يدمج المكونات المدنية للبعثة. إن تصور قوات الشرطة لمشاريع التدريب وحماية البنية التحتية والتعمير والاتصال بالسلطات المحلية يزيد طبعا الثقة بحفظة السلام. وإذا أضفنا إلى ذلك الأنشطة التدريبية التي اضطلعت بها إيطاليا دعما لوحدات الشرطة الأجنبية المكلفة بالخدمة في بعثات حفظ السلام ازداد الأثر المتنامي لهذا النهج.

وستواصل إيطاليا، إلى جانب الاتحاد الأوروبي، إسهامها، اقتناعا منها بأن اتباع نهج شامل على الصعيد الاستراتيجي اقترانا بالملكية الوطنية يشكلان، في ظل قيادة الأمم المتحدة، العنصرين الأساسيين لكفالة انتقال ناجح لبعثات حفظ السلام.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل الفلبين.

السيد دافيد (الفلبين) (تكلم بالإنكليزية): آمل أن تحظى الفلبين، باعتبارها المتكلم قبل الأخير في القائمة، بأكثر من خمس دقائق.

بادئ ذي بدء، أود أن أتقدم لكم، سيدي، بأحر تهانيء وفد بلدي على توليكم رئاسة المجلس لشهر شباط/فبراير ٢٠١٠ وعلى تنظيم هذه المناقشة بشأن استراتيجيات الانتقال والخروج، التي تشدد على ما توليه الرئاسة الفرنسية من أهمية خاصة لحفظ السلام. كما أود أن أشكركم على توجيهكم الدعوة إلى الفلبين للمشاركة في المناقشة.

وتؤيد الفلبين البيان الذي أدلى به ممثل المغرب بالنيابة عن حركة عدم الانحياز. غير أن الفلبين، وباعتبارها

بلدا من البلدان المساهمة بقوات وبأفراد الشرطة، تود أن توضح النقاط التالية بشأن المسألة قيد النظر.

أولا، إن حفظ السلام في تطور مستمر. ففي الأعوام الستين الماضية، شهدنا كيف أن جهودنا لحفظ السلام تحولت من الشكل التقليدي على نحو أكبر المتمثل في الفصل بين الدول المتحاربة والحفاظ على خطوط وقف إطلاق النار إلى عمليات متعددة الأبعاد تتسم بقدر أكبر من التعقيد ويشارك فيها مختلف أصحاب المصلحة، الذين أصبحوا يشملون حتى الأطراف الفاعلة من غير الدول. ولا يمكن أن نتوقع انتهاء الازدياد غير المسبوق في الطلب على حفظ السلام في مناطق الصراع في جميع أنحاء العالم خلال السنوات القليلة الماضية. وبينما تتزايد تكلفة حفظ السلام – قدرت بمبلغ ٧,٨ بليون دولار في العام الماضي وحده – فلا يمكننا أن نتحمل الفشل. ولذلك، من واجب جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تكفل نجاح جهودنا لتحقيق النتائج وحفظ ذلك النوع من السلام الذي نحتاج إليه لتمكين الأشخاص العالقين في خضم الصراع من المضي قدما والبناء.

ثانيا، يكمن دور المجتمع الدولي في تعزيز وتيسير نقل المسؤوليات عن السلام الدائم والتنمية المستدامة في أي منطقة خارجة من الصراع إلى شعب هذه المنطقة. ويجعل ذلك الأمر استراتيجيات الخروج للبعثات سليمة وضرورية على السواء. وبالتالي، وبحكم المنطق والعقل، قبل أن نتدخل لتقديم المساعدة على حفظ السلام، ينبغي أن نعرف أيضا متى نخرج ونستعد للانتقال صوب ذلك الهدف. ولذلك، لا بد من وضع استراتيجية خروج محددة على نحو واضح لدى صياغة ولاية أي عملية من عمليات حفظ السلام. ويعني ذلك أنه ينبغي لمجلس الأمن ألا يضع ولايات واضحة وقابلة للتنفيذ فحسب، بل لديها أيضا الموارد المناسبة لتحقيق المهام.

ثالثا، يجب أن يكون مجلس الأمن قادرا على وضع جدول زمني واقعي لانتقال أي عملية من عمليات حفظ السلام. وينبغي مواكبة الجدول الزمني المحدد بمهام جوهرية أو معايير مرجعية يمكن تحديدها قبل سحب البعثة. وسيزودنا الجدول الزمني بالقدرة على قياس التقدم المحرز في جميع مراحل البعثة وحماية المكاسب التي تحققت طيلة سنوات من عمليات حفظ السلام. غير أن هذا الجدول الزمني ينبغي أن يستند إلى الحقائق القائمة في الميدان والمشاورات مع مختلف أصحاب المصلحة. ويجب بذل الجهود لتفادي تكرار الخروج قبل الأوان الذي تم في تيمور – ليشتي في عام ٢٠٠٥.

رابعا، لدى إنشاء الولايات واستعراضها، يجب تعزيز وتوطيد آليات التشاور القائمة التي تشمل مجلس الأمن، والأمانة العامة، والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد الشرطة. ويمكن لمجلس الأمن أن يستفيد من التجربة الفعلية في الميدان للبلدان المساهمة بقوات وبأفراد الشرطة فيما يتعلق بصياغة ولايات جديدة واستعراض الولايات القائمة. ومن الضروري التعاون بين مختلف أصحاب المصلحة، لا سيما فيما بين الأطراف الفاعلة المشاركة في الصراع، بغية تهيئة بيئة تؤدي إلى نجاح جهودنا لحفظ السلام وبناء السلام. ولا بد من التعاون والتنسيق الوثيق بين المنظمات الإقليمية ومنظومة الأمم المتحدة بغية كفالة التنفيذ الفعال لاستراتيجيات الخروج.

خامسا، يجب أن تتزامن جهود حفظ السلام مع جهود بناء السلام. ولا بد من إدماج أنشطة بناء السلام في المراحل الأولية لأي بعثة من بعثات حفظ السلام، بغية تمكين السلطات الوطنية والمحلية وتحضيرها للانتقال والخروج في آخر المطاف.

وأخيرا، لتنفيذ هذه الأمور كافة، وفي ضوء الإسهامات التي قدمتها الوفود اليوم، فإن مجلس الأمن قد ينظر في إمكانية إنشاء فريق عامل مخصص خاص يكلف على نحو حصري – بعد إجراء مشاورات مفتوحة وشفافة وجامعة واستعراض شامل لتاريخ عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والولايات السابقة – بإعداد ورقة عمل بشأن الخطط والبرامج والأنشطة والاستراتيجيات العامة، التي قد تكون في شكل قواعد ونظم، بشأن دخول عمليات حفظ السلام وانتقالها وخروجها. وسيجعل ذلك الأمر العملية شفافة ومسؤولة، وسيمكن من تفادي الحلول المخصصة، التي قد تتأثر بالمصالح المؤقتة. وبطبيعة الحال، يمكن أن يشمل النظام والقواعد بنودا مرنة للاستجابة لحالات الطوارئ المعقدة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أفهم أن وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام يود أن يدلي ببيان إضافي. وأعطيه الكلمة.

السيد لوروا (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة. وأعتقد أنها كانت مثمرة للغاية وأن كل بيان من البيانات كان مجديا للغاية لكل واحد منا – لمجلس الأمن، وبطبيعة الحال، لنا في إدارتي عمليات حفظ السلام والدعم الميدان التابعتين للأمانة العامة. وأعتقد أننا جميعا نشاطر فكرة أن أنشطة بناء السلام ينبغي أن تبدأ في أقرب وقت ممكن في سياق جهود حفظ السلام، كما قلنا بكل وضوح في دراسة الأفق الجديد. كما أعتقد أن مناقشة اليوم تزكي كل ما اقترحناه في تلك الدراسة. ومن واجبنا أن نستخدم جميع أدوات التكامل الموضوعة رهن إشارتنا – مثل فرقة العمل المتكاملة التابعة للبعثة، وعملية التخطيط المتكامل للبعثات، والإطار الإستراتيجي المتكامل – لكفالة إدماج كامل مجموعة أنشطة بناء السلام في جهود حفظ السلام في أقرب وقت ممكن. وأعتقد أن هناك توافقا في الآراء على هذه المسألة. ومرة أخرى، اقترحنا ذلك في ورقة الأفق الجديد، ويسعدنا كثيرا أن نحيط علما بالتوافق في الآراء اليوم. شكرا، سيدي الرئيس، على جعل هذه المناقشة ممكنة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر وكلي الأمين العام على بياناتهما ومشاركتها في مناقشة اليوم.

بعد المشاورات التي جرت بين أعضاء مجلس الأمن، أُذن لي بالإدلاء بالبيان التالي باسم المجلس.

”يعيد مجلس الأمن تأكيد بيان رئيسه المؤرخ ٥ آب/أغسطس ٢٠٠٩ (S/PRST/2009/24) واستمرار التزامه بمواصلة تعزيز فعالية عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام بوجه عام.

”ويؤكد مجلس الأمن بصفة خاصة التزامه بالقيام ”بصورة منتظمة، بالتشاور مع سائر أصحاب المصلحة، بتقييم قوام عمليات حفظ السلام وولايتها وتكوينها، بغرض إجراء التعديلات اللازمة، عند الاقتضاء، حسب التقدم المحرز أو تغير الأوضاع على أرض الواقع“. ويؤكد المجلس أن الهدف الشامل ينبغي أن يتمثل في تحقيق النجاح من خلال تهيئة الأوضاع اللازمة لتحقيق السلام المستدام على أرض الواقع، بما يتيح تغيير قوام بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام أو سحبها.

ويشدد مجلس الأمن على أن أي عملية سلام متقدمة تشكل عاملا مهما في إنجاح عملية الانتقال من مرحلة عملية حفظ السلام إلى أشكال أخرى من تواجد الأمم المتحدة. كما أنه يؤكد أهمية قيام الدولة المضيفة بتوفير الحماية لسكانها وإدارة النزاعات السياسية إدارة سلمية وتوفير الخدمات الأساسية وتحقيق التنمية في الأجل الطويل.

ويدرك مجلس الأمن أهمية دعم العمليات السياسية والمؤسسات الوطنية، ولا سيما سيادة القانون والأمن وتقديم المساعدة من أجل بناء السلام في مرحلة مبكرة. وفي هذا الصدد، يؤكد المجلس من جديد الأهمية الملحة لتحسين الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لبناء السلام واعتماد الأمم المتحدة لنهج منسق في البلد وفق ما أبرزه رئيس المجلس في بيانه المؤرخ ٢٢ تموز/يوليه ٢٠٠٩ (S/PRST/2009/23) والأمين العام في تقريره عن بناء السلام (S/2009/304).

”ويشدد المجلس على أهمية الملكية الوطنية والحوار البنَّاء والشراكة بين السلطات الوطنية والمجتمع الدولي من أجل المساعدة في تلبية الاحتياجات ذات الأولوية لبناء السلام والتصدي للأسباب الكامنة لتواتر عدم الاستقرار. يمكن إدخال المزيد من التحسينات على ممارسات مجلس الأمن، بدعم من الأمانة العامة، لضمان نجاح عمليات الانتقال، وذلك من خلال وضع ولايات واضحة ذات مصداقية وقابلة للتحقيق، تقابلها الموارد المناسبة لها.

”وإن مجلس الأمن.

”يتعهد بأن يدرج، كلما أمكن، في الولايات المتعلقة بعمليات حفظ السلام النتيجة المنشودة من المهام التي صدر بها تكليف وترتيب واضح للمهام بحسب الأولويات من أجل تحقيق تلك النتيجة، بما يعكس ضرورة تهيئة الأوضاع المؤاتية للسلام المستدام.

”يؤكد ضرورة توفير المستوى المناسب من الخبرة العسكرية لقرارات مجلس الأمن.

”يؤكد ضرورة أن تقدم الأمانة العامة قبل شهر على الأقل من عمليات تحديد الولايات توصيات دقيقة وواضحة بشأن مضمون الولاية وأي تعديلات يلزم إدخالها عليها، مع مراعاة التطورات على أرض الواقع وآراء البلد المضيف والبلدان المعنية المساهمة بقوات وبأفراد شرطة وأطراف أخرى، حسب الاقتضاء.

”يطلب إلى الأمانة العامة القيام بتخطيط المهام العسكرية ومهام الشرطة وغير ذلك من مهام بناء السلام على مراحل لها أهداف واضحة ومراعاة الأوضاع المحلية التي يجب تهيئتها من أجل إنجاح المهمة والانتقال من مرحلة عملية حفظ السلام، على أن تراعى أيضاً الدروس المستفادة في الآونة الأخيرة من عمليات الانتقال إلى مكاتب بناء السلام المتكاملة.

”يسلم بما لخطط العمل الاستراتيجية من فائدة، ويعتزم النظر في توسيع نطاق الاستعانة بها في عمليات حفظ السلام. وينبغي أن يقاس التقدم المحرز، عند الاقتضاء، في تحقيق المهام ذات الأولوية المحددة في قرارات مجلس الأمن بمقاييس يمكن للمجلس رصدها بسهولة.

”يسلم بأهمية ضمان تنفيذ مهام بناء السلام التي صدر بها تكليف في أقرب وقت ممكن في أي عملية من عمليات حفظ السلام بالتنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري ومع إيلاء الاحترام الواجب للشواغل الأمنية وأولويات الحكومة المضيفة، ومراعاة البرامج والسياسات الموجودة سابقاً التي كان يجري تنفيذها قبل بدء العملية. وفي هذا الخصوص، يؤكد مجلس الأمن مجدداً ضرورة التنفيذ

التام لعملية التخطيط للبعثات المتكاملة، وينوه أيضاً بأهمية أطر العمل الاستراتيجية المتكاملة. وينوه المجلس أيضاً بأهمية استعراض القدرات المدنية الذي يجريه حالياً مكتب دعم بناء السلام.

”يتعهد بتعزيز التنسيق مع لجنة بناء السلام، ويتطلع قدما إلى استعراض لجنة بناء السلام لعام ٢٠١٠ والتوصيات المتعلقة بكيفية مواصلة تعزيز دورها.

”يرحب بإقرار الفريق العامل المعني بعمليات بناء السلام التابع لمجلس الأمن لبرنامج عمله، ويثني بشكل خاص على قراره بحث الدروس الرئيسية المستفادة من البعثات الماضية والحالية بشأن التنفيذ الناجح لاستراتيجيات العمليات الانتقالية بهدف تحسين ممارسات المجلس.

”يشير إلى ضرورة مراعاة مسألة حماية المدنيين في حالات التراع المسلح، كلما يصدر تكليف بذلك، طوال دورة حياة بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام وغيرها من البعثات ذات الصلة، طبقاً لقرار مجلس الأمن ١٨٩٤ (٢٠٠٨).

”يلتزم مجلس الأمن بالقيام بشكل منتظم برصد التقدم والإنجازات في مختلف مراحل عملية معينة من عمليات حفظ السلام. ويؤكد المجلس أهمية الاحتفاظ بنظام فعال للإبلاغ وجمع المعلومات.

”يؤكد مجلس الأمن مجدداً اعتقاده بأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام هي بمثابة شراكة عالمية فريدة من نوعها تضم إسهامات والتزامات منظومة الأمم المتحدة بأسرها. والمجلس ملتزم بتعزيز هذه الشراكة ويسلم بالدور الأساسي الذي تضطلع به في هذا الصدد اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام التابعة للجمعية العامة واللجنة الخامسة التابعة للجمعية العامة. ويسلم مجلس الأمن بضرورة مواصلة استعراض قدرات الأمانة العامة في مجال التخطيط العسكري، والشرطة والقضاء وسيادة القانون وبناء المؤسسات لكفالة الإفادة منها وتنسيقها على نحو فعال.

”يسلم مجلس الأمن بإسهام المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في عمليات الانتقال. ويدعو مجلس الأمن جميع الدول الأعضاء والشركاء الإقليميين ودون الإقليميين والدوليين إلى تعزيز الاتساق والتنسيق بين خططهم وبرامجهم الخاصة ببناء السلام وبرامج وخطط عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والتواجد الميداني للأمم المتحدة على نطاق أوسع.

”ويتعهد مجلس الأمن بتقديم ما يلزم من دعم سياسي لكفالة التنفيذ الفعال لعمليات السلام على نحو يتسم بالكفاءة، من أجل تحسين فرص نجاح عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

”ويؤكد المجلس أهمية النظر في عملية بناء السلام في وقت مبكر خلال مداولاته وضمان الاتساق بين صنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام تحقيقاً لاستراتيجيات انتقال فعالة. ويتطلع المجلس إلى مواصلة مناقشة تنفيذ هذا النهج المتكامل ويطلب إلى الأمين العام أن يضاعف جهوده في هذا الخصوص.

”لا يزال مجلس الأمن ملتزماً بمواصلة تحسين فعالية عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام بوجه عام، بسبل منها الاعتراف بالصلات القائمة مع مساعي بناء السلام بشكل أعم وتعزيزها، ويعتزم

القيام باستعراض لاحق للتقدم المحرز في هذا الشأن في أواخر عام ٢٠١٠.‘‘

سيصدر هذا البيان بوصفه وثيقة لمجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/2010/2.

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمتي. بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم أعماله.

رفعت الجلسة في الساعة ١٧/٠٠.